



تقرير الربع الثاني من عام 2024



في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخريم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقوله.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 - الجيزه

رقم بريدي: 12577

تلفون: +202 35370040

فاكس: +202 35370041

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....	4
1. تطور النشاط في السوق الأولى (الإصدارات).....	4
2. تطور النشاط في السوق الثانوي	5
ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني.....	10
ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري	15
رابعاً: التأجير التمويلي.....	18
خامساً : نشاط التخصيم	20
سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي.....	22
سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.....	24
ثامناً: سجل الضمانات المنقولة	41
تاسعاً: أخبار الهيئة.....	43

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولى (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

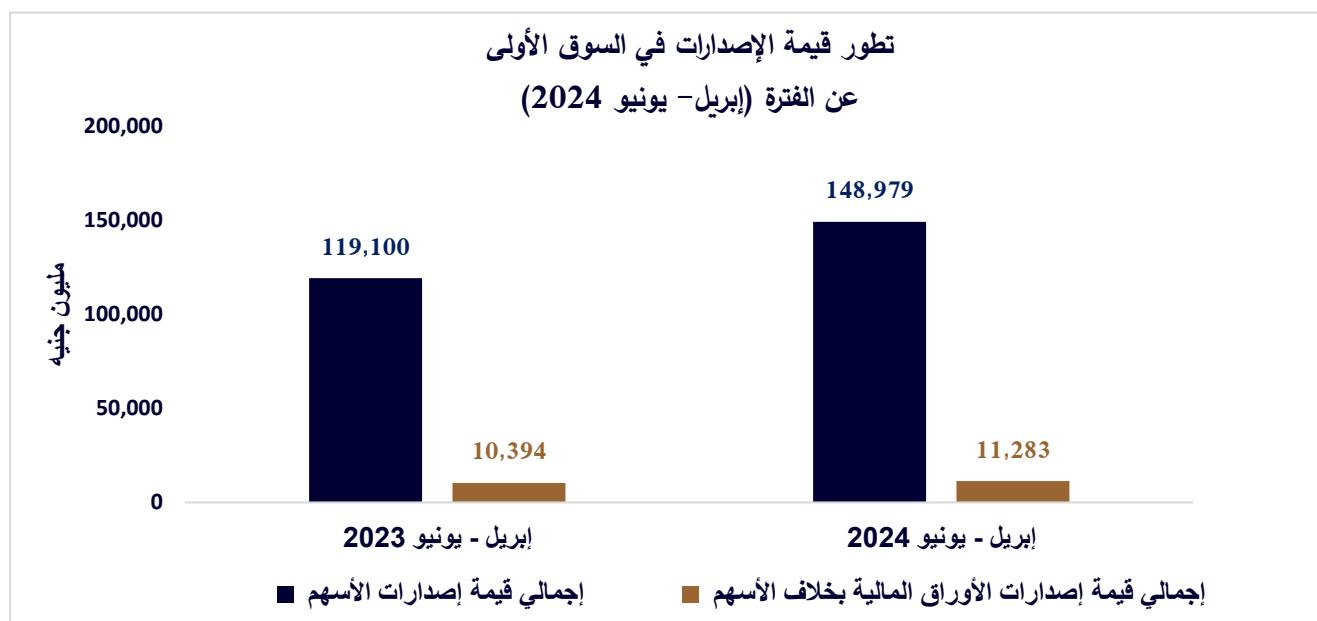
(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير %	إبريل - يونيو 2023	إبريل - يونيو 2024	البيان
25.09%	119,100	148,979	إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)
8.55%	10,394	11,283	إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم
23.76%	129,494	160,262	إجمالي قيمة الإصدارات

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولى لتبلغ 148.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني (إبريل-يونيو) من عام 2024 مقارنة بـ 119.1 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ 25%， ويرجع ذلك إلى الزيادة في قيمة إصدارات أسهم زيادة رؤوس الأموال التي ارتفعت بـ 101.4 مليار جنيه خلال الفترة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 8.5% مسجلاً 11.2 مليار جنيه.

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

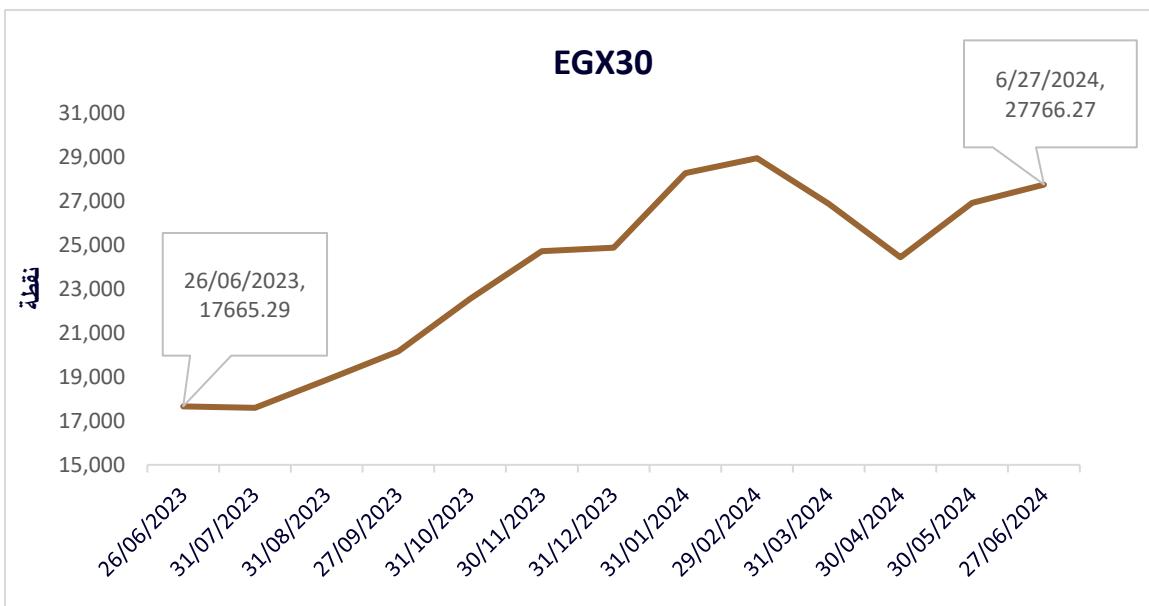


أ- المؤشرات

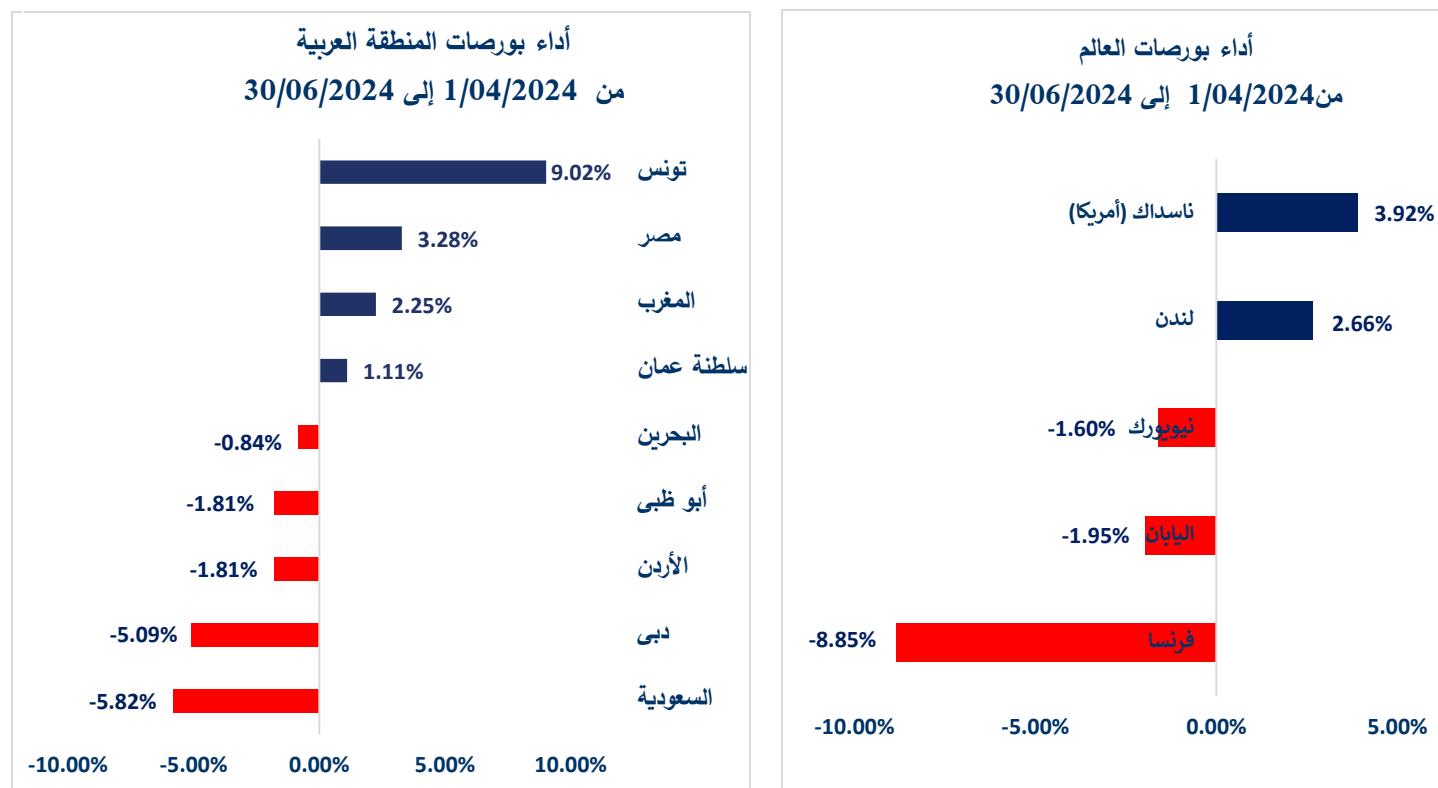
جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	مؤشر تميز	EGX100 EWI	EWI EGX70	EGX30 (مقوم بالجنيه)	إغلاق يونيو 2024	إغلاق يونيو 2023	معدل التغير (%)
					27,766.27	17,665.29	57.18%
					6,194.17	3,535.71	75.19%
					8,985.15	5,242.31	71.40%
					6,558.19	5,361.91	22.31%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني عن عامي 2024&2023)



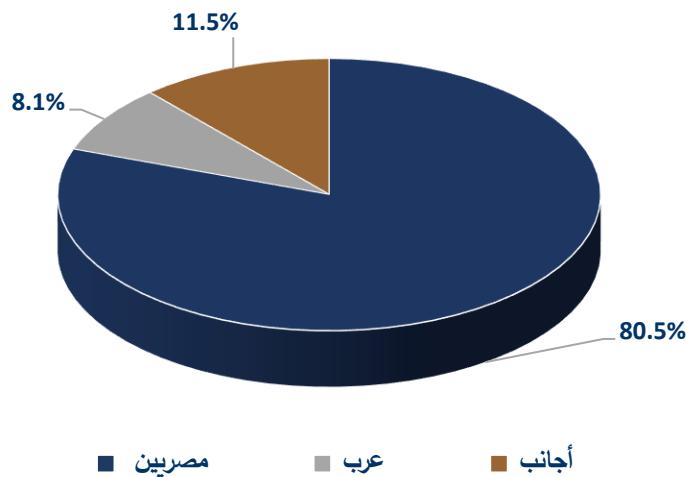
أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (إبريل-يونيو 2024):



السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225
نيويورك	NYSE

تعاملات المستثمرين خلال الفترة ابريل-يونيو 2024:

تعاملات المستثمرين المصريين والعرب والأجانب
الربع الأول (01/4/2024) إلى (30/6/2024)



يتضح من البيانات استحوذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاداً الصفقات خلال الربع الثاني من عام 2024 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 80.5% ثم الأجانب بنسبة 11.5% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة .8.1%.

بـ-إجماليات التداول على الأوراق المالية

• تداولات الأسهم والسنادات وأذون الخزانة

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسنادات وأذون الخزانة

البيان		2024 إبريل - يونيو	2023 إبريل - يونيو	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)		196,509	136,221	44.3%
قيمة تداول السنادات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)		2,213,068	43,577	4978.6%
إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)		2,409,578	179,798	1240.2%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)		44,462	44,376	0.2%

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 44.3% خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2023، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى قرارات الهيئة للعمل على تشطيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي المصري بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وزيادة معدلات التداول.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة تداول السندات وأذون الخزانة بنسبة غير مسبوقة خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بالربع الثاني من العام السابق، والتي بلغت نحو 2213 مليار جنيه خلال الربع الثاني 2024، محققة معدل زيادة بلغ 4978% عن الربع الثاني من عام 2023، ويرجع ذلك إلى بدء التداول على السندات وأذون الخزانة في البورصة المصرية منذ سبتمبر 2023.

ج) رأس المال السوقى في نهاية الربع الثاني من عام 2024

جدول (4-1): رأس المال السوقى

(القيمة بالمليار جنيه)

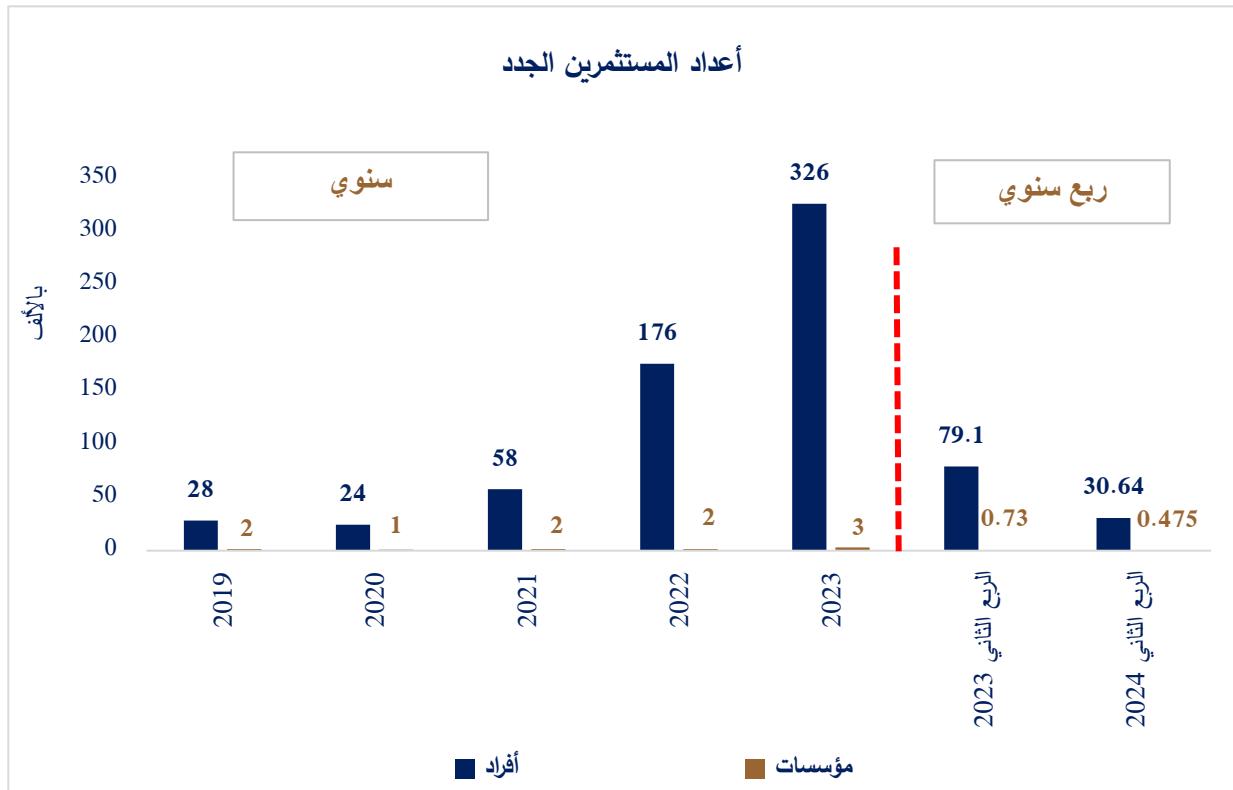
البيان	إغلاق يونيو 2024	إغلاق يونيو 2023	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقى للأسهم المقيدة	1876.3	1162.1	61.46%
رأس المال السوقى لـ EGX30	1215.4	713.6	70.32%
رأس المال السوقى للأسهم المقيدة في بورصة النيل	3.0	1.9	57.89%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2023 & 2024).

سجل رأس المال السوقى للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1876.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2024 وذلك بزيادة بلغت نحو 61.46% عن الفترة المثلية من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقى إلى الناتج المحلي الإجمالي ^(١) بنهاية الفترة نحو 18.5% وهي النسبة الأعلى منذ عام 2017.

^(١) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 10157.4 مليار جنيه لعام 2022/2023 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د) أعداد المستثمرين الجدد



شهدت اعداد المستثمرين الجدد رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث سجلت 329 ألف مستثمر خلال عام 2023، مقارنة بنحو 178 ألف مستثمر جديد خلال العام الماضي، بمعدل زيادة بلغ 84.8%， بينما انخفض خلال الربع الثاني (إبريل - يونيو) من عام 2024 ليسجل 31 ألف مستثمر مقابل 80 ألف مستثمر في نفس الفترة من العام السابق.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أبريل إلى يونيو): (2024)

جدول (1-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

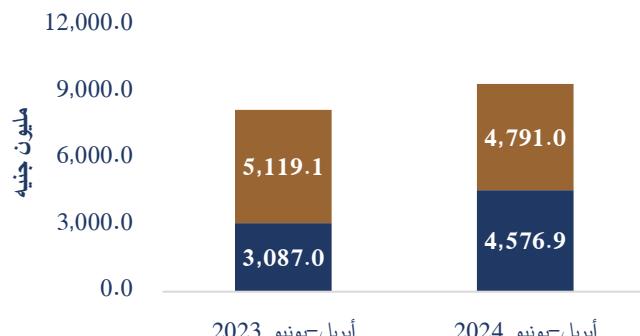
(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2024	البيان
35.7%	8,641.5	11,730.4	قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات
11.1%	8,913.3	9,899.3	قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الأشخاص وتكون الأموال
23.2%	17,554.8	21,629.7	إجمالي
48.3%	3,087.0	4,576.9	قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات
-6.4%	5,119.1	4,791.0	قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكون الأموال
14.2%	8,206.1	9,367.9	إجمالي

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالقرير الشهري لحدث تسويات من قبل بعض الشركات.

قيمة التعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط) عن الربع الثاني (أبريل - يونيو 2024)



قيمة الأقساط المحصلة (وفقاً لنوع النشاط) عن الربع الثاني (أبريل - يونيو 2024)



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 21.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 17.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 23.2%， حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 11.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 8.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 9.8 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 8.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 9.3 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 14.2%， حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 4.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 3.08 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023، بينما انخفضت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 4.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 5.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023.

ثانياً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات / التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أبريل إلى يونيو 2024):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2024	البيان
%27.3	15,084.6	19,205.8	قيمة الأقساط المحصلة لتأمين التجارى
%1.9-	2,470.2	2,424.0	قيمة الأقساط المحصلة لتأمين التكافلى
%23.2	17,554.8	21,629.8	إجمالي
%17.1	7,209.2	8,442.5	قيمة التعويضات المسددة لتأمين التجارى
%7.2-	996.8	925.4	قيمة التعويضات المسددة لتأمين التكافلى
%14.2	8,206.0	9,367.9	إجمالي

المصدر : الإداره العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإداره المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

قيمة التعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين) عن
الربع الثاني (أبريل- يونيو 2024)



قيمة الأقساط المحصلة (وفقاً لنوع التأمين) عن الربع
الثاني (أبريل- يونيو 2024)



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 21.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 17.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 23.2%， حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى 19.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 15.08 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023، وانخفضت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى 2.42 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.47 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 9.3 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 14.2%， حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 8.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 7.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023، بينما انخفضت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى 0.925 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.996 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

(أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2024	حتى يونيو 2023
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني	41	42
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2024	حتى يونيو 2023
وسيطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	97
وسيطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14125	14442
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	308	311
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	362	379
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	46	52

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 24.3 مليار جنيه عن الربع الثاني (2024/4/1-2024/6/30) مقابل نحو 5.9 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 308%， وتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصرى أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2024:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أبريل-يونيو 2024)

معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %	عدد المستثمرين		الإجمالي
	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2024		أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2024	
%206.7	2080	6379	%125.3	1026	2312	

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2024/4/01-2024/6/30) بنسبة تصل إلى 125.3% بالمقارنة بالفترة المثلية من عام 2023، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 206.7% بالمقارنة بالفترة المثلية من العام السابق ويعود ذلك إلى زيادة المحافظ المشتراء بمعدل 77%， كذلك إلى إصدار مجلس إدارة الهيئة قراراً بتعديل القرار السابق للمجلس رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50% من إجمالي دخل المتقدم للحصول على التمويل العقاري بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة الانخفاض الذي سبق تلك الزيادة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أبريل-يونيو 2024)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2024		فئة المساحات م ²
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
164%	8.4%	86	10%	227	من 0 - 66 م ²
-31.8%	32.2%	330	10%	225	من 66 - 86 م ²
204.9%	59.5%	610	80%	1860	أكبر من 86 م ²
%125.3	%100	1026	100%	2312	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواد المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م²) على أعلى نسبة بلغت نحو 80% في الربع الثاني من عام 2024، بسبب توسيع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثلية من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م²) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 59.5%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أبريل-يونيو 2024)

نوع الغرض	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2024		معدل التغير %
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
سكنى	%92	944	%90	2087	121.1%
أخرى	%8	82	%10	225	174.4%
الإجمالي	%100	1026	%100	2312	%125.3

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أبريل-يونيو 2024)

نوع العميل	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2024		معدل التغير %
	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	
عادي	%36.89	767.4	%22	1400	82.43%
عميل صندوق	%0	0.0	%1	46	%0
محافظ مشتراء	%63.11	1312.7	%77	4933	275.81%
الإجمالي	%100	2080	%100	6379	%206.7

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3-6) شركات التمويل العقاري الجديدة

معدل التغير %	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2024	البيان
%16	19	22	عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
%32	3248	4276.7	إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 22 شركة بنهاية الربع الثاني لعام 2024، مقابل 19 شركة في نهاية الربع الثاني عام 2023 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي-هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2024 نحو (172) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (190) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثلية من عام 2023 بمعدل انخفاض بلغ 9.5% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3-7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2024

معدل التغير %	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2024	البيان
-9.5%	190	172	عدد خبراء التقييم العقاري

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

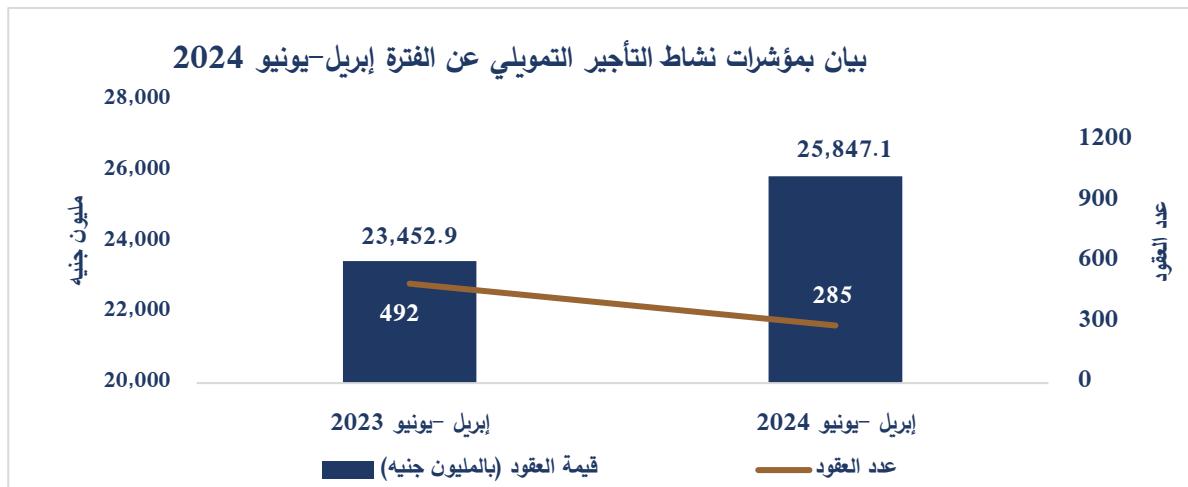
جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

معدل التغير %	إبريل - يونيو 2023	إبريل - يونيو 2024	البيان
%42.07-	492	285	عدد العقود
%10.21	23,452.9	25,847.1	قيمة العقود (بالمليون جنيه)

شهدت الفترة (إبريل-يونيو) عام 2024 ارتفاع في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، حيث أرتفعت خلال الفترة لتصل إلى نحو 25.84 مليار جنيه مقارنةً بـ 23.45 مليار جنيه خلال الفترة المثلية من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 10.21%， بينما انخفض عدد العقود إلى 285 عقداً مقارنة بـ 492 عقداً وبمعدل انخفاض بلغ 42.07% ويرجع هذا الانخفاض -بالأساس- إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم ارتفاع تكلفة التمويل، مما أدى إلى تراجع قيمة عقود التأجير التمويلي لنشاط العقارات والأراضي، والتي تمثل النسبة العظمى من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي. بالإضافة إلى ما سبق قد يكون تطبيق بعض البنوك للضوابط الجديدة التي أصدرها مجلس إدارة البنك المركزي المصري في نهاية فبراير 2024 -بشأن وضع سقوف ائتمانية للبنوك لا تتجاوز 5% بشأن التسهيلات الائتمانية واستثمارات التوريق المقدمة من البنوك إلى شركات التأجير التمويلي على مستوى البنك الواحد لمنع التركيز بالقطاع المصرفي والحد من المخاطر النظامية- أحد الأسباب في انخفاض مصادر التمويل المتوفرة لشركات التأجير التمويلي لإبرام عقود جديدة. وبالفعل قام البنك المركزي بتوضيح التطبيق السليم لضوابطه للبنوك، وسيتم تقدير الموقف وفقاً للمؤشرات التي سيتم عرضها على البنك.

وتجرد الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تشغيل قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات



جدول (4-2) ترتيب عقود التأجير التمويلي وفقاً لنشاط

إبريل-يونيو 2023		إبريل-يونيو 2024		النشاط	%
الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)		
%84.89	19,909.4	%84.9	21,945.2	عقارات وأراضي	1
%3.78	885.8	%6.3	1,621.3	سيارات نقل	2
%3.47	814.3	%3.6	923.6	الات ومعدات	3
%2.08	488.8	%1.9	485.0	سيارات ملاكي	4
%2.73	640.7	%1.6	419.3	معدات ثقيلة	5
%0.47	109.9	%1.4	362.0	خطوط انتاج	6
%2.58	604.0	%0.35	90.8	أخرى	7
%100	23,452.86	%100	25,847.08	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (إبريل - يونيو) 2024 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 21.94 مليار جنيه وبنسبة 84.9% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثلية من العام السابق بنسبة بلغت 84.8% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 6.3% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.62 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الألات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 923 مليون جنيه وبنسبة 3.6% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

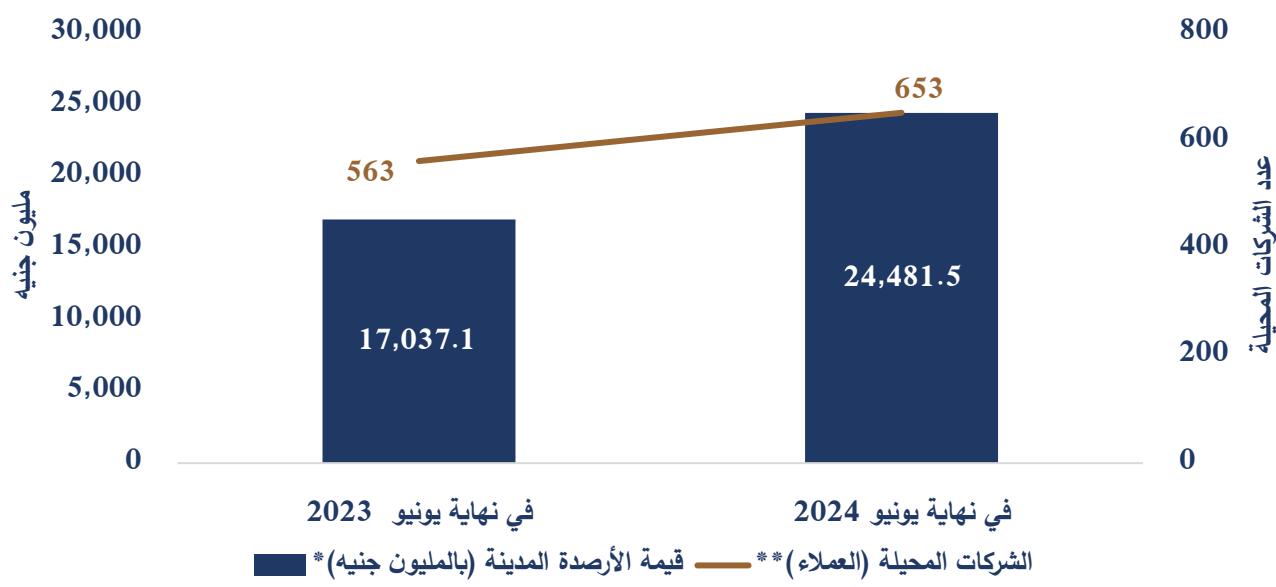
قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراء حوالي 24.48 مليار جنيه في نهاية يونيو 2024 بالمقارنة بنحو 17 مليار جنيه في نهاية يونيو 2023، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 43.7%.

جدول (1-5) قيمة الأرصدة المدينة

معدل التغير %	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2024	البيان
43.7%	17,037.1	24,481.5	قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)
16.0%	563	653	الشركات المحيلة (العملاء)

بيان بمؤشرات نشاط التخصيم في نهاية يونيو 2024

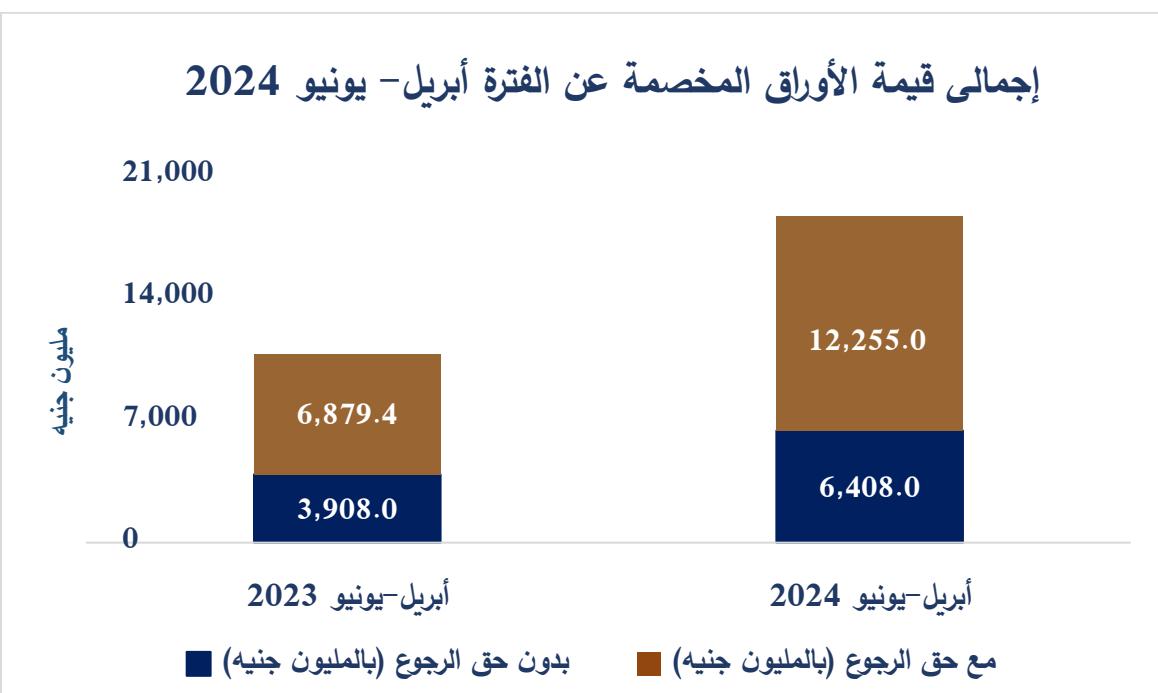


قيمة الأوراق المخصصة

جدول (2-5) قيمة الأوراق المخصصة

معدل التغير %	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2024	البيان
73.0%	10,787.4	18,663	إجمالي قيمة الأوراق المخصصة (بالمليون جنيه)
78.1%	6,879.4	12,255	مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)
64.0%	3,908	6,408	بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)

إجمالي قيمة الأوراق المخصصة عن الفترة أبريل - يونيو 2024



جدول (3-5) شركات التخصيم

في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2024	البيان
35	40	إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. وبعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متعددة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصراً رئيسياً في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحد الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023	معدل التغير %
إجمالي عدد العملاء (بالألف)	963.9	854.1	12.9%
إجمالي قيمة التمويل (مليون جنيه)	12,118.8	10,385.7	16.7%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 963.9 ألف عميل خلال الربع الثاني (أبريل-يونيو) 2024 مقارنة بنحو 854.1 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 12.9%， بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 12.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بـ 10.4 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 16.7%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) ترتيب التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

% قيمة التمويل	أبريل-يونيو 2024	نوع السلعة	م
28.46%	3,449.1	الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	1
23.37%	2,832.5	شراء سيارات ومركبات	2
13.12%	1,590.4	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	3
6.93%	840.05	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلال التجارية المختلفة	4
6.40%	775.6	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	5
4.89%	593.1	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	6
3.73%	451.5	الاثاث وتجهيزات المنازل	7
2.63%	318.8	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	8
10.50%	1,267.7	أخرى	9
100%	12,118.8	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أبريل-يونيو) 2024 شهدت استحواذ الالكترونيات والأجهزة الكهربائية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.5 مليار جنيه وبنسبة 28.46% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء سيارات ومركبات بنسبة 23.37% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 2.8 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 1.59 مليار جنيه وبنسبة 13.12% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نهاية الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2023

(1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثاني 2024:

في نهاية الربع الثاني 2023		في نهاية الربع الثاني 2024		النشاط
أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بألاف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بألاف)	
42,188.6	3,860.2	56,201.3	3,776.4	تمويل المشروعات متناهية الصغر
7.81	9.93	0.13	0.10	تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر)
3,233.2	3.6	8,962.0	8.0	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة
45,429.7	3,873.7	65,163.4	3,784.5	الإجمالي

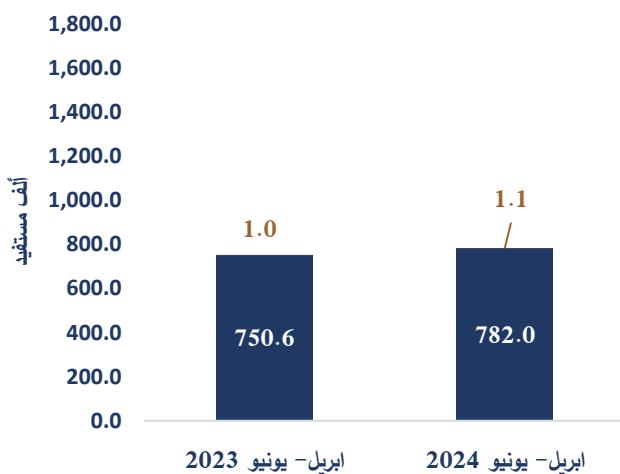


(2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

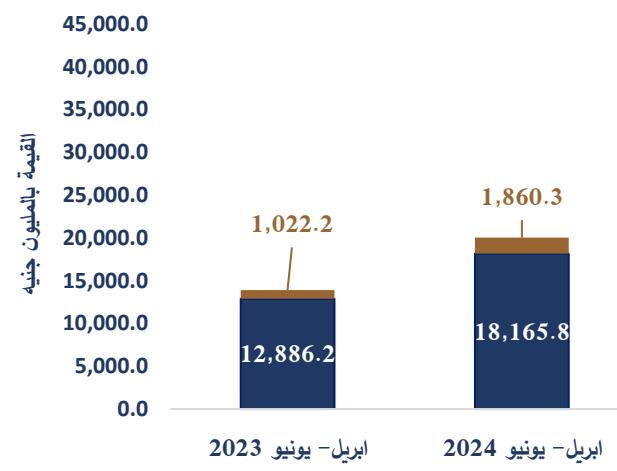
جدول (1-8) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثاني 2024:

النشاط	في نهاية الربع الثاني 2024	في نهاية الربع الثاني 2023
	قيمة التمويل	قيمة التمويل
	الممنوح	الممنوح
	عدد المستفيدين	عدد المستفيدين
	(بالألف)	(بالألف)
	(جنية)	(جنية)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	782.0	18,165.8
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	1.1	1,860.3
الإجمالي	783.0	20,026.2
	12,886.2	750.6

عدد مستفيدين تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة
ومتناهية الصغر في الربع الثاني 2024



قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة
والصغيرة ومتناهية الصغر في الربع الثاني 2024



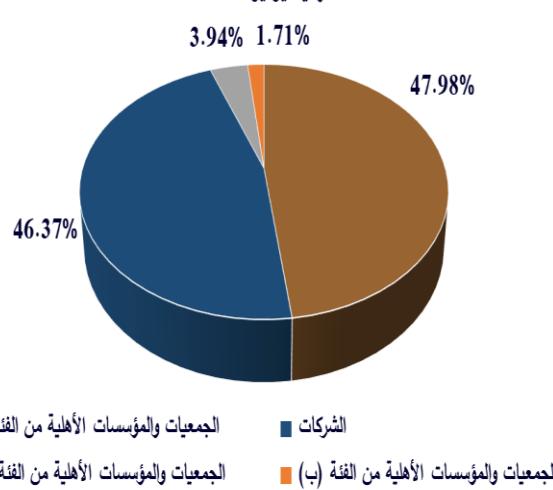
تمويل المشروعات متناهية الصغر ■ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ■

تمويل المشروعات متناهية الصغر ■ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ■

(3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

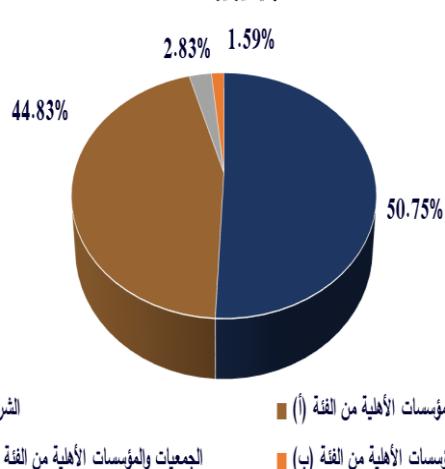
عدد المستفيدين وفقاً للحصص السوقية للجمعيات والشركات في

نهاية يونيو 2023



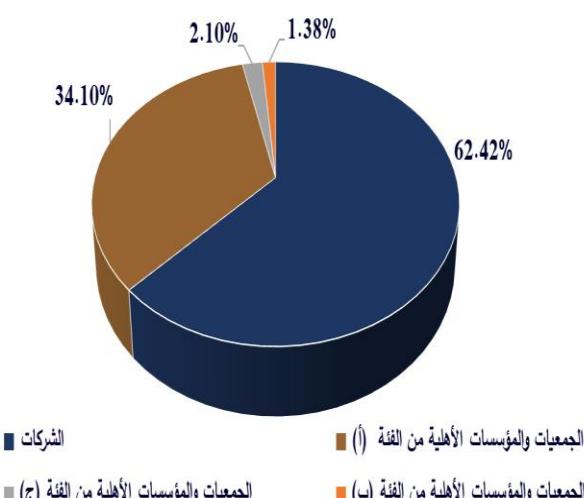
عدد المستفيدين وفقاً للحصص السوقية للجمعيات والشركات في

نهاية يونيو 2024



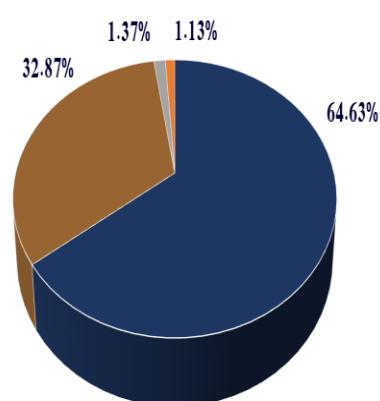
أرصدة التمويل وفقاً للحصص السوقية للجمعيات والشركات في

نهاية يونيو 2023



أرصدة التمويل وفقاً للحصص السوقية للجمعيات والشركات في

نهاية يونيو 2024



شهد نهاية الربع الثاني من عام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 43.4% حيث بلغت نحو 65.2 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 45.4 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 2.3% حيث بلغ العدد حوالي 3.8 مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني من عام 2024، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2023 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.9 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 36.3 مليار جنيه، وجاءت أيضاً بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 26.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.8 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 64.6%， واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.7%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 18.5 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.7 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 14.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.9 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 32.9%， واحتلت كذلك المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 44.8%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 634 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 60 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 583.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 66 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.1%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.6%.

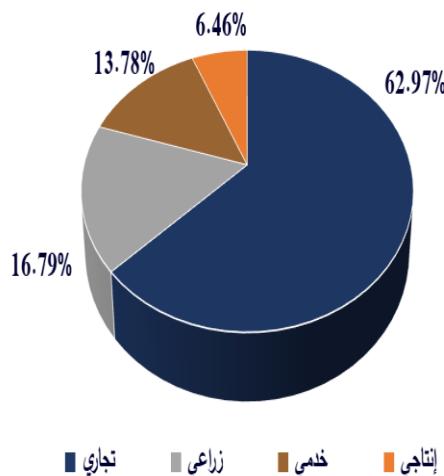
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 771 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 106.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 887.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 152 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.4%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.8%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

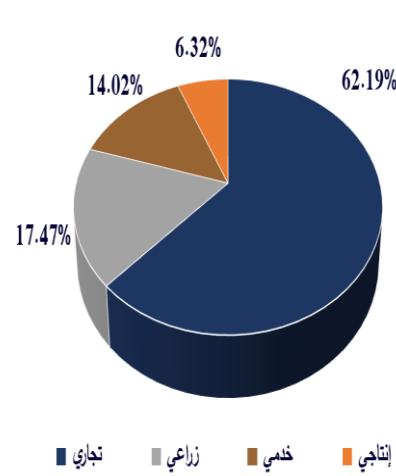
عدد المستفيدين وفقاً لنوع النشاط في

نهاية يونيو 2023



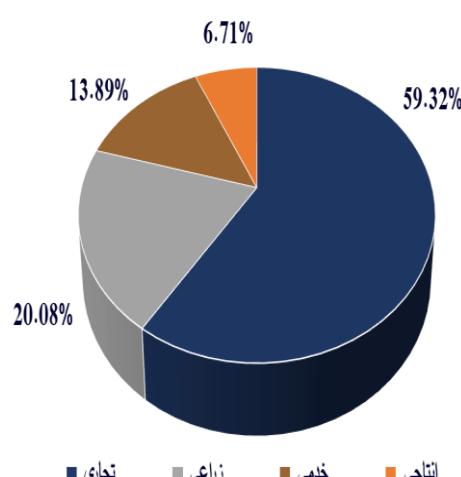
عدد المستفيدين وفقاً لنوع النشاط في

نهاية يونيو 2024



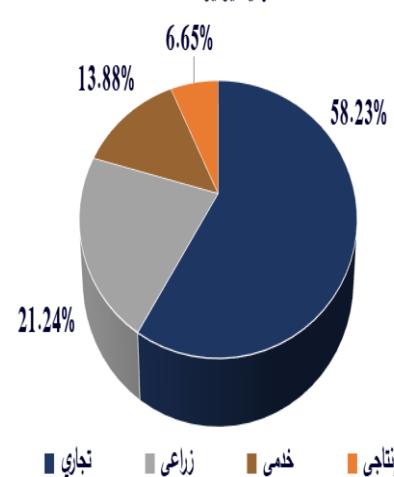
أرصدة التمويل وفقاً لنوع النشاط في

نهاية يونيو 2023



أرصدة التمويل وفقاً لنوع النشاط في

نهاية يونيو 2024



يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2023 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متاهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 32.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 25.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.2%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.2%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 12 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 660 ألف مستفيد، مقارنة بـنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 648.2 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 21.2%， والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 17.5%.

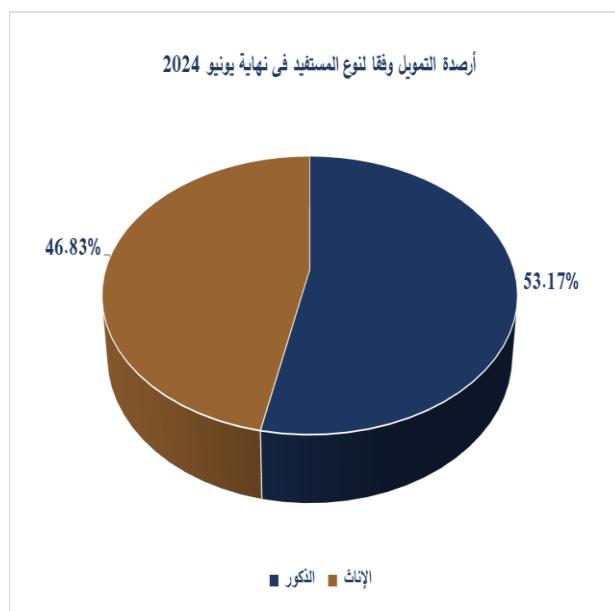
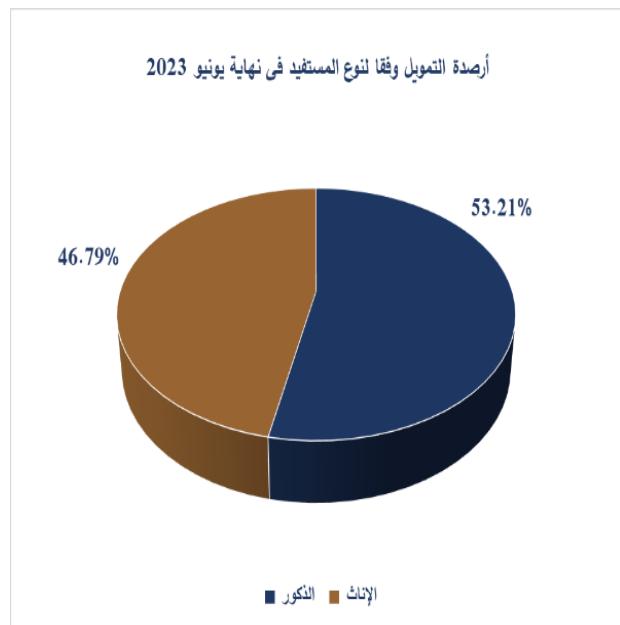
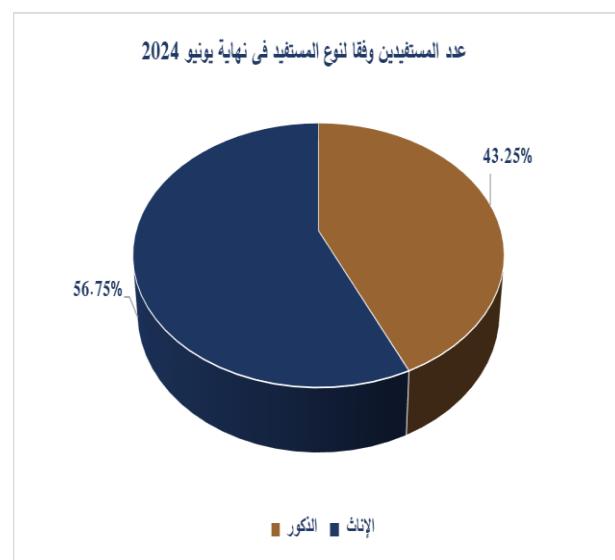
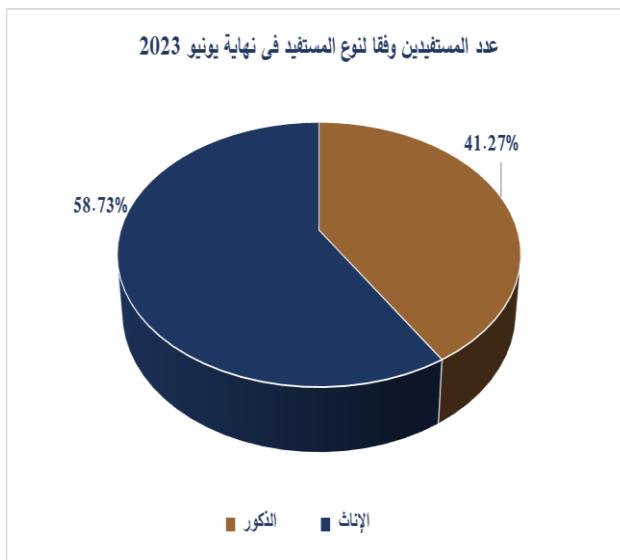
النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 7.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 529.3 ألف مستفيد، مقارنة بـنهاية الربع الثاني من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 532 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.9%， والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 14%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 238.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 249.4 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.6 %، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.3 %.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):



يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني من عام 2024 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2023 على النحو التالي:

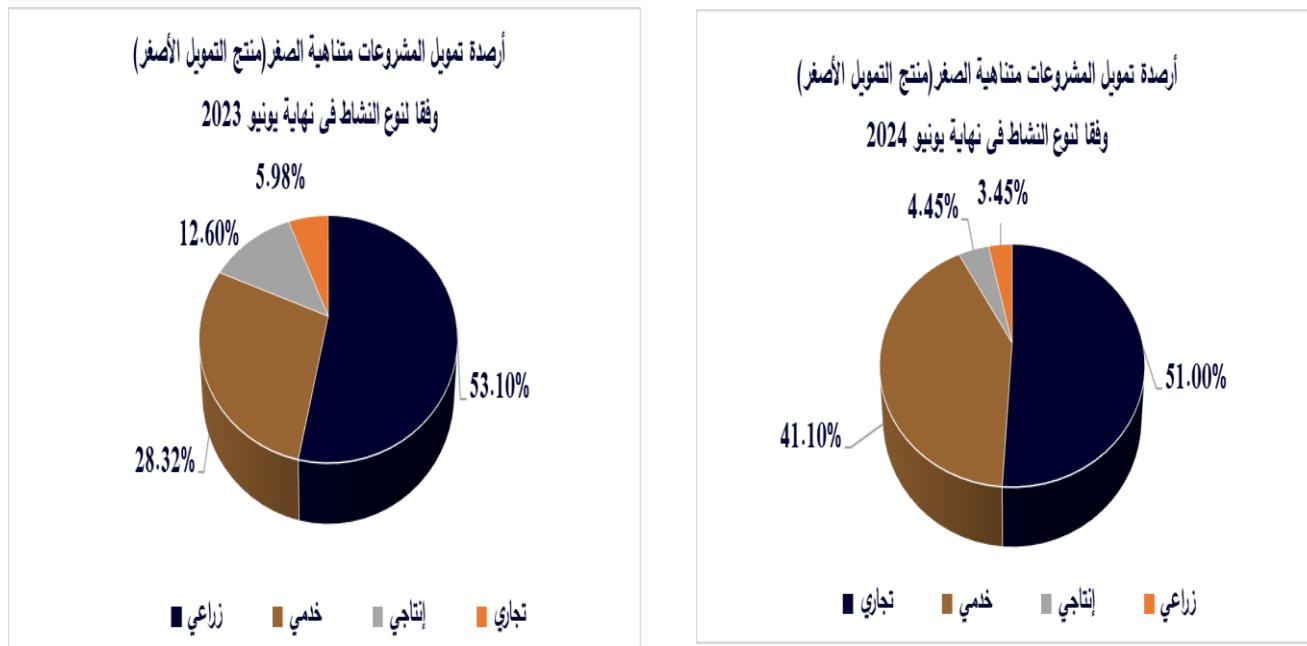
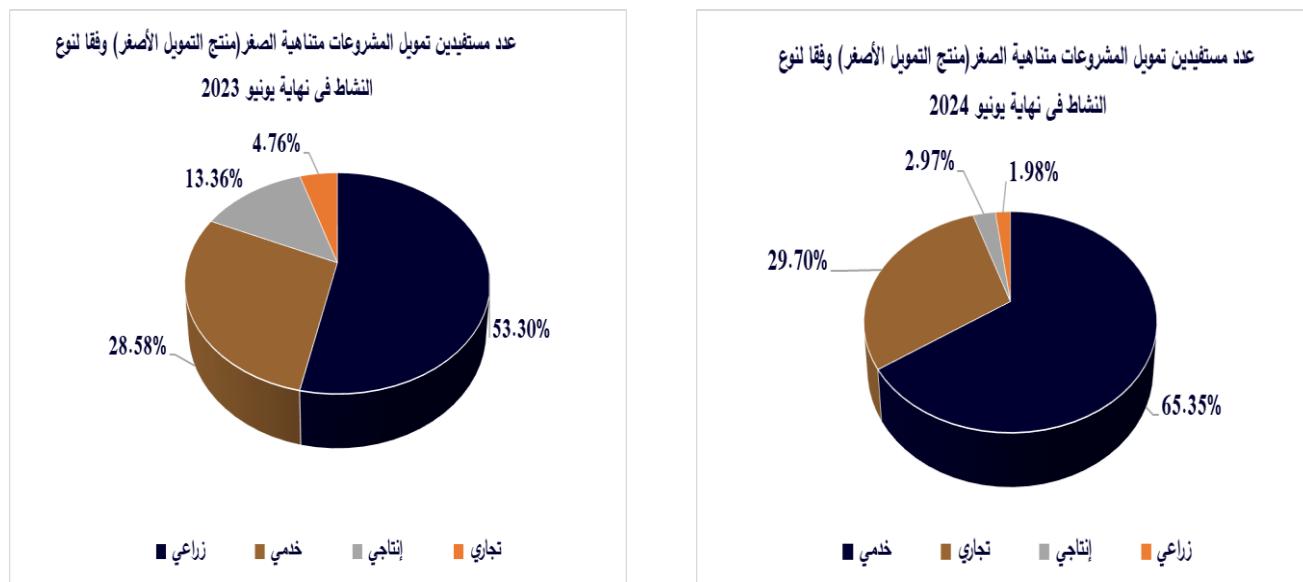
التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2024 نحو 29.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.63 مليون مستفيد مقارنة بـنهاية الربع الثاني 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 22.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2024 المركز الأول بنسبة 53.2%， بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 43.2%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني عام 2024 نحو 26.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بـنهاية الربع الثاني عام 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 19.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني 2024 المركز الثاني بنسبة 46.8%， بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 56.7%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):



شهد نهاية الربع الثاني من عام 2024 انخفاضاً في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 98.4% حيث بلغت نحو 0.13 مليون جنيه، مقارنة بـنهاية الربع الثاني من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 7.8 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 99% حيث بلغ العدد حوالي 0.1 ألف مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2024، مقارنة بـ 9.9 ألف مستفيد بـنهاية الربع الثاني عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل والمركز الثاني من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.07 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.03 ألف مستفيد مقارنة بـنهاية الربع الثاني من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 51%， والمركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 29.7%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل والمركز الأول من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.05 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.07 ألف مستفيد، مقارنة بـنهاية الربع الثاني من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.8 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثاني بنسبة 41.1%， والمركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 65.4%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو

0.003 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 0.98 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 ألف مستفيد.

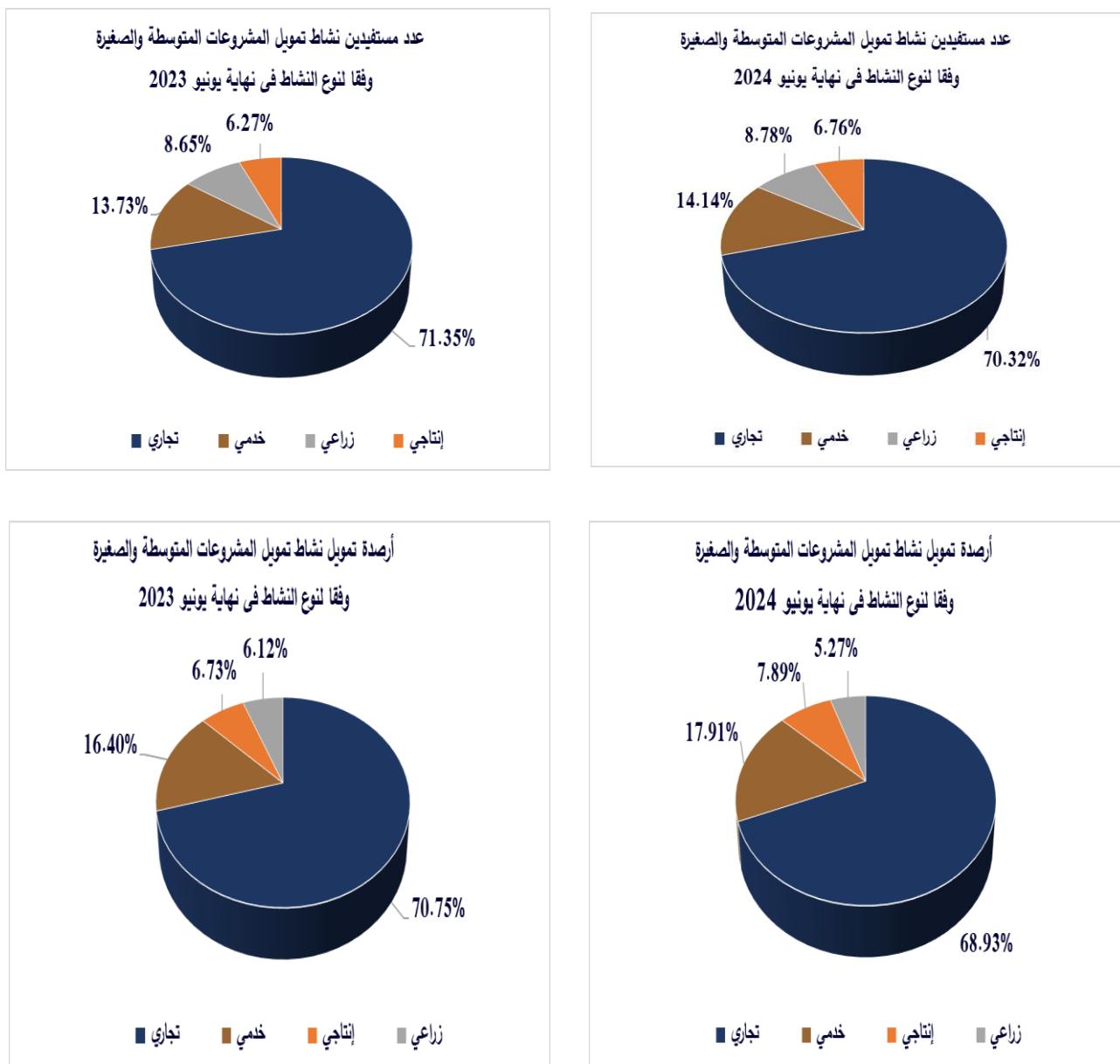
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 4.5%，وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 0.004 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.002 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.29 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الرابع بنسبة 3.5%，وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2%.

5) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة



شهد نهاية الربع الثاني من عام 2024 نمواً ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 177% حيث بلغت نحو 9 مليارات جنيه، مقارنة بـ 3.2 مليارات جنيه نهاية الربع الثاني من عام 2023. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 120.7% حيث بلغ العدد حوالي 8 ألف مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2024، مقارنة بحوالي 3.6 ألف مستفيد بنهاية الربع الثاني عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 5.6 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.6 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 68.9%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 70.3%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.13 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 530.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.5 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.9%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.1%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 706.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.54 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 217.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.23 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.9%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.7%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 471.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 197.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.3 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 5.3%， وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 8.8%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية -دونأخذ الفروع في الإعتبار- عدد (1024) في نهاية الربع الثاني عام 2024.

جدول (7-2) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثاني من عام 2024

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	951	973
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	149	168
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	960	82	1042
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	23	2073	2096
الإجمالي	1,024	3,255	4,279

جدول (3-7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثاني من عام 2024

البيان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمالي عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	7	570	577
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	12	13
الإجمالي	8	582	590

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

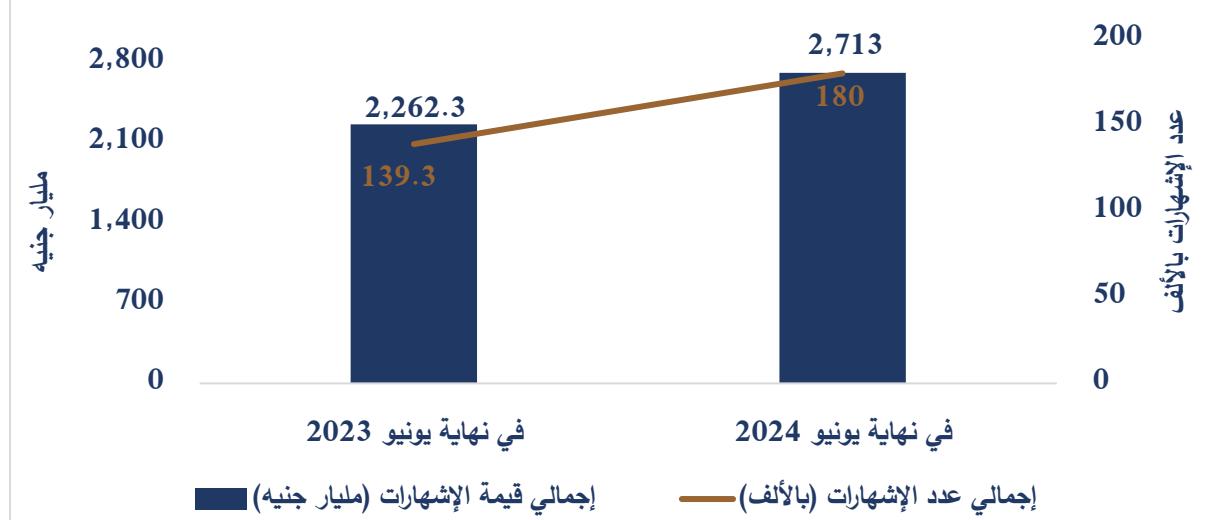
نهاية الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2023

(1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2024:

البيان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023	معدل التغير %
إجمالي عدد الإشهارات (بألف)	180	139	29.6%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,713	2,262.3	19.9%

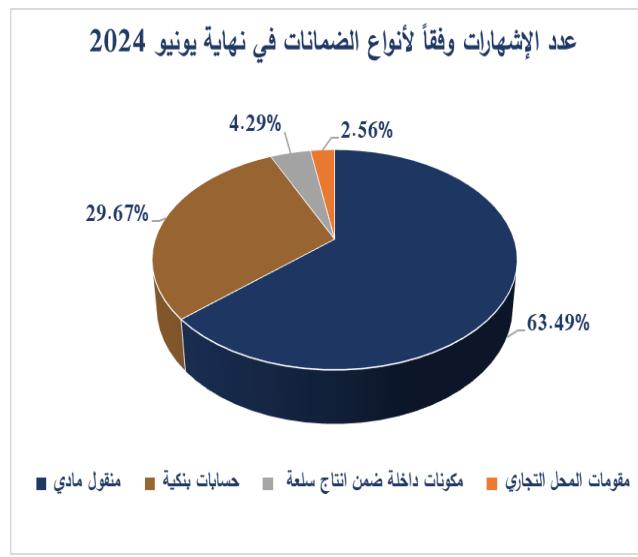
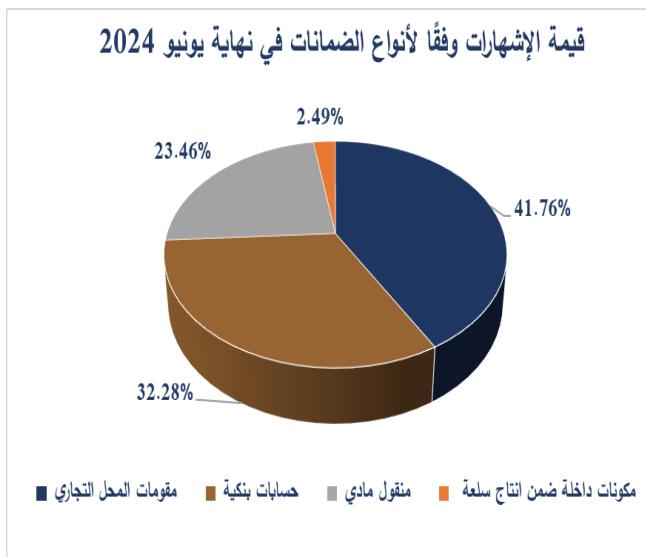
بيان بمؤشرات سجل الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2024



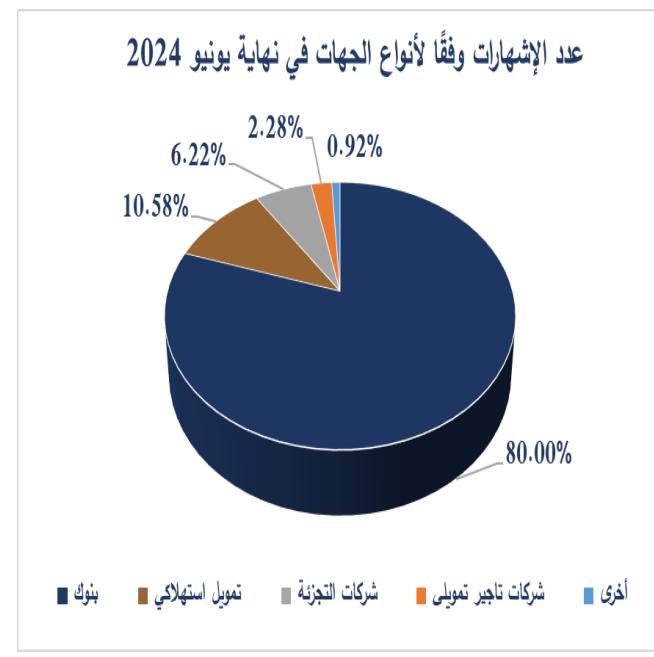
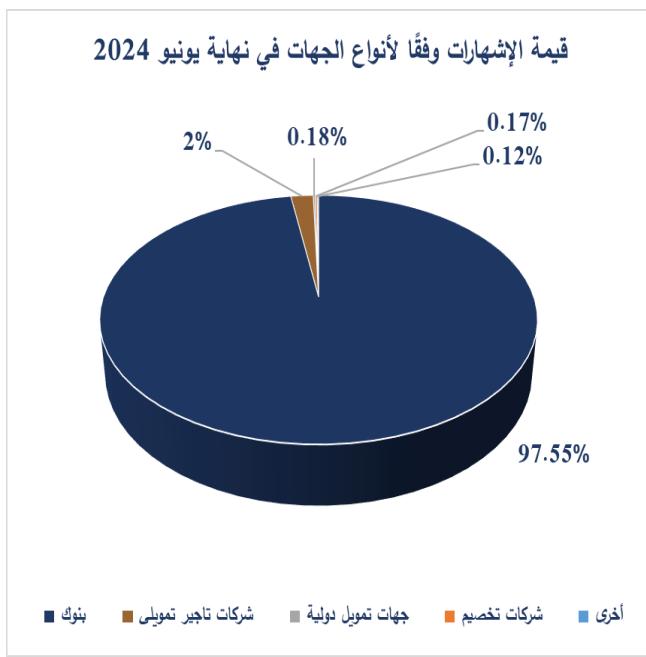
يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.7 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 180 ألف إشهار في نهاية يونيو 2024، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.3 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 139 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 19.9% لقيمة الاشهارات.

2) تصنیف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر يونيو 2024



3) تصنیف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر يونيو 2024



تاسعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الثاني من 2024:

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرار رقم 77 لسنة 2024، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بهدف تسهيل تعامل الشركات على أسهم الخزينة، ما يمكن الشركات المقيد لها أسهم من الاستثمار في أسهمها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من فرص نموها، وذلك من خلال السوق المفتوح وسوق الصفقات الخاصة أيضاً، مع الالتزام بالقواعد الخاصة بذلك. حيث سمح التعديلات الجديدة للشركات الراغبة في شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسبقاً برغبتها في ذلك على النموذج المعد بالبورصة والمعتمد من الهيئة، على أن يُرفق بالإخطار محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ.
- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرار رقم 69 لسنة 2024 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 101 لسنة 2015 بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة. بهدف إتاحة حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لصناديق التأمين الخاصة عن بعد "إلكترونياً"، حيث أضاف القرار بند فرعي جديد لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 101 لسنة 2015، يشمل ضوابط استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها عن بعد، إلى البند الخاص بالجمعية العمومية الوارد في دليل حوكمة صناديق التأمين الخاصة المرفق بالقرار.
- الرقابة المالية تستعرض تجربة تنظيم إطلاق صناديق للاستثمار في الذهب مع المجلس العالمي للذهب. استعرض الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مع وفد مجلس الذهب العالمي وشركة إيفولف القابضة للاستثمار، التجربة المصرية التي تبنّتها وطبقتها الهيئة العامة للرقابة المالية لتنظيم عملية الاستثمار في الذهب خاصة والمعادن كأحد القيم المالية المنقولة بشكل عام من خلال صناديق الاستثمار عبر تحويل هذه المعادن إلى أدوات مالية بمواصفات وخصائص معينة مع قابليتها للتداول.
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (94) لسنة 2024 بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.

- بموجب المادة الأولى من هذا القرار يسمح للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بجدوال البورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقة الهيئة بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 وذلك في موعد أقصاه 30 مايو 2024.

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (57) لسنة 2024، الذي ينظم لأول مرة في سوق رأس المال المصري، عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار.

- حيث يعد برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار (Advisor for Investment– Robo)، نظام إلكتروني يصدر استشارات مالية لتكوين محفظة استثمارية للعميل وإدارتها وإعادة توازنها، من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي. جاء القرار ليسمح لشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية المرخصة من الهيئة، بتقديم خدمات الاستشارات المالية الآلية للاستثمار في الأوراق المالية المقيدة بجدوال البورصة.

- مشاركة الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، في فعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي الجارية حالياً في واشنطن.

- وذلك تحت عنوان (تحقيق الاستقرار في المستقبل: إدارة العلاقة بين أسواق رأس المال المتباينة وانعكاسات الاستقرار). حيث تطرقت الجلسة إلى الأزمات والتحديات الأخيرة التي كشفت عنها الأزمات الأخيرة المتغيرة والمتشابكة، من نقاط ضعف في السيولة والمرنة بأسواق التمويل المختلفة، لاسيما أسواق التمويل قصير الأجل، وسندات الشركات، وأسواق السندات الحكومية.

• الرقابة المالية تستضيف 100 طالب بالمرحلة الابتدائية لتعريفهم كيفية الاستثمار والإدخار بشكل مبسط.

- استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية، 100 طالب بالمرحلة الابتدائية من مدرسة مصر للغات القسم الفرنسي والأمريكي كمرحلة أولى تتبع بمراحل أخرى خلال الفترة القصيرة المقبلة، حيث استمتع الطلاب بتجربة ممتعة وقيمة لمدة يوم كامل داخل الهيئة، من خلال تزويدهم بالمفاهيم المالية الأساسية بشكل بسيط وطرق تحفيز الابداع والابتكار لديهم، وخاصة كيفية إدارة مصروفهم والتعرف على مفهوم الإدخار والاستثمار وبناء مشروع وتمويله.

- الهيئة شارك في ندوة مجموعة بورصة لندن حول مستقبل تحديات الأسواق وإدارة الثروات.

- شارك الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات الندوة التي نظمتها مجموعة بورصة لندن (LSEG)، وذلك بالقاهرة، تحت عنوان عصر جديد من الاتجاهات الرقمية: مستقبل تحديات الأسواق المالية وإدارة الثروات. وقد ناقشت الجلسات النقاشية بالندوة ما يشهده العالم من تطورات رقمية وتكنولوجية سريعة وما تواجهه الأسواق المالية من

تحديات، تتطلب الابتكار وإعادة التفكير في إدارة الثروات بشكل أكثر وعيًا، في ظل الأزمات المتعاقبة التي تلقي بظلالها على كافة قطاعات الاقتصاد.

• الرقابة المالية تشارك في اجتماعات مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالدوحة.

- شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في الاجتماع السنوي الثامن عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمؤتمر الثالث لأسواق رأس المال العربية، بمدينة الدوحة، والتي قامت هيئة قطر للأسوق المالية بتنظيمها، بمشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 16 دولة. يأتي ذلك استكمالاً للجهود المستمرة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث تترأس للعام الثاني على التوالي، فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الاستراتيجية 2021-2025، والخاص بتطوير أسواق رأس المال ومواجهة المخاطر ودعم السيولة والاستدامة.

• توقيع مذكرة تفاهم مع سفير جمهورية بيلاروسيا لدى مصر لتعزيز مشاركة المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالبلدين.

- حيث تهدف مذكرة التفاهم إلى وضع أساس للتعاون الثنائي بين الهيئة العامة للرقابة المالية بجمهورية مصر العربية، ووزارة المالية بجمهورية بيلاروسيا، لدعم وتعزيز مشاركة المستثمرين في سوق الأوراق المالية والعقود الآجلة وغيرها من أسواق المنتجات الاستثمارية ذات الصلة، كما تستهدف المذكرة إنشاء نظام لمساعدة المتبادلة لتعزيز كفاءة الأداء في كلتا الدولتين.

• توقيع مذكرة تفاهم بين القومي للمرأة وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المنفذ من شركة بانفايدر وممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبين شركة جي اي جي للتأمين لنشر ثقافة الشمول المالي والتوعية بالتأمين ضد المخاطر بين السيدات.

- وقع المجلس القومي للمرأة، مذكرة تفاهم مع كل من برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي تتفذه مؤسسة بانفايدر إنترناشونال، وشركة جي اي جي للتأمين وخدمات التأمين المتاهي الصغر، بهدف التعاون ضمن مشروع “جدة”， لنشر ثقافة الشمول المالي والتوعية بالتأمين ضد المخاطر من خلال الحصول على وثائق تأمين متاهية الصغر، حيث يستهدف التعاون المستفيدات من المجلس ومشروع “تحوية” بقرى عدد من المحافظات، وتعد تلك الشراكة هي الأولى لدعم سبل التعاون بين القطاع الحكومي وقطاع التأمين الخاص.

• الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية يفتتح النسخة الخامسة لماراثون اتحاد التأمين بعنوان نجري من أجل صحة أفضل.

- شهد اللقاء فعاليات متنوعة جماعها تبعث برسالة تؤكد على الأهمية القصوى لممارسة الرياضة وأثرها المباشر على الصحة العامة وحماية المواطنين من اخطار الاصابة بالأمراض وهي الرسالة التي يعمل دوماً اتحاد التأمين تحت اشراف

ورقابة الهيئة العامة الرقابة المالية على تحقيقها، حيث يؤكد الماراثون على الارتباط الوثيق بين ممارسة الرياضة وكفاءة الصحة العامة وأثرها على قدرات وكفاءات المواطنين بمختلف المناصب بما يساهم في تصميم سياسات تعزز كفاءة الاقتصاد المصري وتحقق التنمية الشاملة.

• **الرقابة المالية والمجلس الأعلى للجامعات يبدأ في نشر الثقافة المالية بين طلاب جامعات مصر.**

- عقدت جامعة طنطا ٤ ندوات توعية لطلاب كليات الزراعة والآداب وطب أسنان والعلوم، حضره ٦٦٢ طالب وطالبة. كما نظمت كلية التمريض بجامعة الأزهر ندوتين قدمها مدرب التوعية المعتمد من الهيئة وممثل جامعة الأزهر وحضر أكثر من ٥٠٠ طالب من الطلاب غير المتخصصين.

- كما استضافت كلية التربية بجامعة السادات، أولى محاضرات التوعية والثقافة المالية غير المصرفية. حضر فيها مدربة التوعية المالية المعتمد لدى هيئة الرقابة المالية، وبمشاركة ما يقرب من أكثر ٢٢٠ طالب وطالبة.

- ونظمت كلية التمريض بجامعة دمنهور أول ندوة للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية حضرها عدد ٨٠ من الطلاب الذين أبدوا اهتمامهم بمحاور المحاضرة حيث تدور حول رفع مستويات الثقافة المالية وبناء مهارات فن إدارة الأموال للطلاب والشباب، وتعريفهم بالأنشطة المالية غير المصرفية من أنشطة سوق رأس المال، وأنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي.

• **رئيسا الرقابة المالية والبورصة المصرية يشهدان بدء تطبيق نظام رقمنة أعمال شهادات الإيداع الدولية .(GDR)**

- شهد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيد أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية، إطلاق المرحلة الأولى من المشروع المتكامل لتطوير ورقمنة أعمال شهادات الإيداع الدولية (GDR)، حيث أتم قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبورصة المصرية المرحلة الأولى من المشروع المتكامل لتطوير ورقمنة أنظمة عمل شهادات الإيداع الدولية، وذلك عبر تطوير نظام إلكتروني ومنصة رقمية لتسجيل واستلام طلبات ومستندات التحويل بين الأسهم المحلية وشهادات الإيداع عن طريق خطوط الربط الإلكتروني المباشر مع كل الأطراف سواء وكلاء العملاء المالك المستفيدين أو الوكيل المحلي لبنك الإيداع أو أمناء الحفظ أو وكلاء العملاء المالك المستفيدين أو شركة الإيداع والقيد المركزي.

• **الرقابة المالية تطلق أول صحيفة أحوال لقطاع المالي غير المصرفية.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، أول صحيفة أحوال لقطاع المالي غير المصرفية، تضم كافة اللوائح والقواعد والتشريعات المنظمة لقطاع المالي غير المصرفية تنشر بشكل دوري، لإبقاء كافة المتعاملين والعاملين والمهنيين والمؤسسات المالية غير المصرفية على إطلاع دائم بالتطورات التنظيمية والتشريعية والتنفيذية الخاصة بالنظام المالي غير المصرفية، وذلك بما يعزز من مستويات الشفافية وتيسير عملية اتحادة وعرض المعلومات المرتبطة بالخدمات المالية غير المصرفية.

- رئيس الرقابة المالية والسفير البريطاني يشهدان تخريج 9 شركات ناشئة من برنامج مسرعة التمويل المناخي بالتعاون مع السفارة البريطانية.
 - شهد الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسفير البريطاني بالقاهرة جاريث بايلي، فيما شاركت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي افتراضياً، حفل تخريج 9 شركات ناشئة ضمن المرحلة الثانية من برنامج مسرعة التمويل المناخي CFA، المنفذة بالتعاون بين السفارة البريطانية في القاهرة، وحاضنة الأعمال Flat6Labs.
- رئيس الرقابة المالية يستعرض جهود التحول الرقمي بالقطاع المالي غير المصرفي أمام ممثلي مجتمع الأعمال.
 - نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، بالتعاون مع مركز "Plug and Play Egypt" ،ورشة عمل متخصصة تحت عنوان (التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي فرص واعدة للانطلاق)، وذلك في إطار السعي المستمر والحرص الدائم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على تعريف كافة المؤسسات المالية غير المصرفية وتعزيز قنوات التواصل مع ممثلي الأسواق المالية غير المصرفية، وذلك لتعريفهم بكافة التطورات والمستجدات التي تطرأ على القطاع المالي غير المصرفي ومساعدتهم على الاستفادة منها .
- رئيس الرقابة المالية يستعرض جهود تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية.
 - استكمالاً للجهود المستمرة والحرص الدائم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على التواصل المباشر مع كافة الأطراف ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي، وإجراء حوار ونقاش لإبقائهم على اطلاع بكافة التطورات والتحديثات بما يعظم من أثر اللوائح والسياسات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئة، التقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بأعضاء الغرفة التجارية الأمريكية للحديث عن آخر التطورات والتحديثات التي طرأت على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية الاستفادة منها في تطوير وتنمية أعمالهم، كجزء من دور الهيئة في توفير بيئة عمل مواتية تمكن القطاع الخاص على وجه التحديد من النمو والتوسع وتحقيق مستهدفاته وبالأخص التشغيلية في النظام المالي غير المصرفي.
- الرقابة المالية تستكمل حوارها مع مجتمع الأعمال وتستعرض تطوير معايير المحاسبة وتدشين سوق الكربون الطوعي.
 - استكملت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، حوارها المستمر عبر المنصة التي أطلقتها بالتنسيق مع عدد من تجمعات المال الأعمال، في إطار حرصها الدائم على استعراض كافة التطورات وجهود الاصلاح الجارية لتنمية وتعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي، حيث استعرضت الندوة الأخيرة آخر التطورات المرتبطة بتطوير

وتحديث معايير المحاسبة وتدشين سوق الكربون الطوعي، بما يسهم في تعظيم الآثر التموي للوائح والسياسات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئة.

- **الرقة المالية توافق على تأسيس أول شركة ناشئة تكنولوجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
 - وافقت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية برئاسة محمد الصياد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس شركة فليند لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كشركة ناشئة غرضها تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام التكنولوجيا المالية.
 - كما وافقت اللجنة على قيد شركة في ليس Lens. بسجل مقدمي خدمات التعهيد بالهيئة وذلك وفقاً لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2022 وقرارات مجلس إدارة الهيئة رقم 139 و 140 و 141 لسنة 2023.
- **الدكتور محمد فريد يترأس اجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشرة (GEMC) التابعة لهيئة الأوساكو (IOSCO) باليونان.**
 - استهل الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ونائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال “الأوساكو (IOSCO) ”، زيارته إلى اليونان لحضور المؤتمر السنوي التاسع والأربعين للمنظمة، بترأسه لاجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشرة (GEMC) التابعة للمنظمة، وذلك بصفته رئيساً للجنة الأكبر بين لجان المنظمة. كما شارك الدكتور فريد أيضاً في اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والاجتماع الافتتاحي للشراكة المتوسطية لمراقبة أسواق المال.
- **الدكتور محمد فريد رئيس الرقة المالية يشارك في اجتماع مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأوساكو - IOSCO) باليونان.**
 - استكمل الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رئيس لجنة الأسواق النامية والناشرة (GEMC)، مشاركته باجتماعات المؤتمر السنوي التاسع والأربعين للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأوساكو (IOSCO)، والتي تعقد حالياً باليونان، تحت عنوان “المناخ كمستهدف اقتصادي”， بحضور الاجتماع السنوي لمجلس إدارة المنظمة، ومراسم التوقيع على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف مع ممثلي دول باراجواي والهند وجنوب إفريقيا وجيرنسي.
 - ناقش اجتماع مجلس إدارة المنظمة تقريراً حول مستجدات أعمال مجموعة المشاركة في الاستقرار المالي (FESG)، وكذلك قدمت لجنة المخاطر الناشئة (CER) مذكرة ملخصة عن المسح الذي أجرته بشأن التمويلات الخاصة، وقدم فريق عمل التكنولوجيا المالية (FTF) عرض تقديمي لمستجدات أعماله.

- بيان صحي صادر عن المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO).. احتفاظ الدكتور محمد فريد برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة لمرة الثانية على التوالي.

- أعلن مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) إعادة انتخاب السيد جان بول سيرفافيس- رئيس هيئة الخدمات المالية والأسوق البلجيكية(FSMA) ، رئيساً لمنظمة الأيوسکو لمدة عامين، والذي يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة الإقليمية الأوروبية (ERC) التابعة لمنظمة الأيوسکو.
- كما أعلن مجلس إدارة منظمة الأيوسکو إعادة انتخاب السيد شيجورو أريزومي-نائب الوزير للشؤون الدولية بهيئة الخدمات المالية اليابانية، والسيد روستين بهنام-رئيس لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) بالولايات المتحدة الأمريكية، كنائبين لرئيس مجلس إدارة المنظمة.
- كذلك أعيد انتخاب الدكتور محمد فريد صالح-الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرقابة المالية - مصر، رئيساً لـ "لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEM)" التابعة لمنظمة الأيوسکو، ويتولى هذا المنصب تصبح مصر نائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة، لمرة الثالثة على التوالي.

- الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية يلقي كلمة رئيسية في فعاليات مؤتمر ومعرض الأمن السيبراني .Caisec'24

- شارك الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية اليوم الاثنين في فعاليات مؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني Caisec'24 في نسخته الثالثة، المتخصص في تقنيات وابتكارات الأمان الإلكتروني بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث استعرض جهود الهيئة المستمرة نحو توفير بيئة آمنة ومستقرة تعزز من دور القطاع المالي غير المصرفي في دعم الاقتصاد الوطني، ضمن سعيها الدائم نحو اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وسياسات تحمي بيانات المعاملين وتحقق الاستقرار للأسوق.

- المحاسبين والمراجعين المصرية تكرم الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لمجهوداته في تطوير معايير المحاسبة.

- حيث أكد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة تسعى باستمرار لتطوير معايير المحاسبة في إطار استهداف التكامل مع كافة المعايير الدولية.

- أكد أن ما تم من جهد لتطوير أحكام معايير المحاسبة المصرية يأتي في ضوء استهداف مواكبة أفضل التطورات والممارسات العالمية، وتكمالاً مع جهود الإصلاح التي تتبناها وتتفذها الحكومة المصرية لتعزيز مستويات النمو والتنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الجهود الخاصة بالتطوير مستمرة فحن لن نمطي الجواب زهواً، إذ أن المشوار لا يزال طويلاً للتطوير والإصلاح في سبيل دعم الاقتصاد الوطني.

- الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في ملتقى بنك التنمية الجديد (استكشاف آفاق جديدة).

- إذ يهدف الملتقى، للتعرف بعمليات بنك التنمية الجديد ومناقشة سبل زيادة الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر، وفرص التعاون المستقبلية بين أعضاء تجمع البريكس المؤسسين والجدد، وتعظيم الاستفادة من إمكانيات التعاون المتاحة لدى البنك ودور مصر المحوري عالمياً.

إضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتصنيم والتمويل الاستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقوله؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت آخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدي إلى تغير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.



Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

فاكس: 35370037

تلفون: 35345350

بريد إلكترونى: www.fra.gov.eg الموقع الإلكتروني: research@fra.gov.eg